

## هل تغير واشنطن سياستها في العراق المنتفض

### رهانات أميركية لإصلاح خطيئة ما بعد 2003

تلك التي تشكلها إيران، وفي حين نأت واشنطن بنفسها إلى حد كبير عن السياسة الداخلية في بغداد، إلا أن ممارسة الحريات العراقية تطرح فجأة تحدياً استراتيجياً بليغاً أمام النظام الإيراني.

إن السياسة الأميركية الأكثر وضوحاً على الأرض لا تحمل في المدى المنظور إجراءات فعالة داخل العراق تتجاوز الدعم السياسي والإعلامي للمنتفضين العراقيين سواء من خلال التصريحات الرسمية التي ذهبت إلى طموحات البحث عن قادة سياسيين عراقيين جدد يتولون أمور بلادهم، أو تكثيف الجهود الدبلوماسية في أروقة الأمم المتحدة وتبني الدعوات لتصعيد تلك الجهود إلى مستويات أكثر قوة في التعبير عن التضامن مع المعتصمين في العراق، وإدانة القمع الديموي للمليشيات المسلحة الموالية لإيران والمندومة من سلطة الأحزاب في بغداد.

**إن الخطأ الأميركي الجسيم المضاف للاحتلال بعد إسقاط نظام صدام حسين هو تسليم الحكم لمجموعات الإسلام السياسي الشيعية ومن ثم إلى حليفها إيران وليس إلى قوى ليبرالية عراقية مستقلة**

ويستبعد المراقبون أن تسير السياسة الأميركية في دعم الانتفاضة الشعب العراقي الحالية بشكل يتناسب مع حجم الدماء التي تراق في شوارع العراق، كما لا يستطيعون توقع موقف أميركي للتغيير يكون قوياً ومؤثراً على غرار التزاماتهم لعقدين من الزمن قبل عام 2003 في تبني احتجاجات الغلّات السياسية الشيعية والكردية حين قدمت الأجهزة الأميركية وأجهت لمعارضة عراقية شكلية تبنيتها بقوة. وأصدرت واشنطن لدعم هذه الواجهة الأخيرة قانوناً في الكونغرس عام 1998 اسمه "قانون تحرير العراق" في حين تم تداول مشروع قانون أميركي عام 2017 سمي "منع زعزعة أمن العراق واستقراره" انتقل من مجلس النواب الأميركي إلى الكونغرس ورحل إلى عام 2018 و2019 دون أن يشرع وسط زوابع من الهلع والخوف داخل الأحزاب العراقية والمليشيات المسلحة، ولم ير النور إلى حد اليوم.

إن وضع العراق الساخن واحتمالات ما سيحصل على المستويين السياسي والأمني يضع الأسئلة مجدداً أمام المسؤولين الأميركيين لتصحيح أخطائها ضد شعب العراق والمساعدة في إخراج إيران من هذا البلد.

تثير التطورات السياسية في العراق الذي يعيش في الأشهر الأخيرة على وقع انتفاضة شارع محتج يتشبث بتغيير النظام وبتخليص البلد من سطوة النفوذ الإيراني العديد من الأسئلة بخصوص مصير السياسة الأميركية في هذا البلد، حيث كثر الحديث عن إمكانية أن تكفر الولايات المتحدة عن ذنبها المتمثل في تعبيد الطريق أمام طبقة سياسية إسلامية ترتهن لإملاءات إيران وحكمت البلاد منذ سقوط نظام صدام حسين في عام 2003.

**بغداد - رغم قساوة الهجمة الديموية الميليشيوية الشرسة على شباب الانتفاضة العراقية، لكنهم لا يتطلعون ولا ينتظرون من الولايات المتحدة أن تمزج حبل الإنقاذ السريع إليهم وإلى بلادهم وذلك بسبب الرصيد السياسي والعسكري المؤلم الذي خلفته السياسات الأميركية ضد شعب العراق منذ التنفيذ البشع لأقسى حصار اقتصادي دام أربعة عشر عاماً.**

لقد ارتهنت القضية العراقية منذ ثلاثة عقود تقريباً بالحلول الدولية وقرارات الإدارات الأميركية الذي توجّهت بالاحتلال العسكري عام 2003 وما بعده من شراكة رخيصة مع النظام الإيراني الذي هيمن بصورة مطلقة على العراق عام 2011 بعد خروج القوات الأميركية بقرار من الرئيس السابق باراك أوباما.

إن النخب السياسية والثقافية العراقية كانت قد أشارت منذ سنوات إلى الخطأ الأميركي الجسيم المضاعف للاحتلال وهو تسليم الحكم لمجموعة الإسلام السياسي الشيعي ومن ثم إلى إيران وليس إلى قوى ليبرالية عراقية مستقلة كانت في صفوف المعارضة ضد نظام صدام حسين أغمضت إدارة بوش العين عنها وأهملتها. وهذا هو واحد من الأسباب التي أدت إلى الوضع الكارثي في العراق.

تجد مجموعة واسعة من الخبراء والباحثين الأميركيين ضرورة دخول الإدارة الأميركية في تحديات جديدة في العراق تدعم الحراك الشعبي العراقي.

ويقول الباحث في معهد واشنطن (مايكل نايتس) "لا بد من أن تحسم الحكومة الأميركية أمرها بسرعة حول هذه المسائل ثم أن تتصرف على هذا الأساس. وثمة طريق واضحة نسبياً، ولو أنها قد تكون خطيرة، للمضي قدماً فلا بد من أن نضطر إلى جانب الجيل الجديد من العراقيين والشيعية الوسطيين داخل المؤسسة الدينية، ويجب أن ندعم التغيير المنظم وغير العنيف الذي يبلغ ذروته في قانون انتخابي جديد وقانون جديد للأحزاب السياسية ومراقبة دولية فعالة في الانتخابات القادمة".

ويرى الباحث السياسي في واشنطن بلال وهاب أن "الأميركيين قد فقدوا منذ فترة طويلة اهتمامهم بالتجربة الديمقراطية في العراق التي بدأها منذ أكثر من خمسة عشر عاماً بتخليصهم عن "أجنحة الحرية" التي كانت عنوان سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط لصالح سياسة واقعية تركز على تهديدات على غرار

وتستقر نسبة الدين عند مستوى 74 في المئة وبلغت 7 في المئة في العام 2018 من حجم الناتج الإجمالي وفقاً لصندوق النقد الدولي الذي منح العام 2016 قرصاً لتونس صرف منه 1.6 مليار دولار على أربع سنوات مقابل القيام بإصلاحات اقتصادية واسعة على أن يتم سدادها اعتباراً من 2020.

وتتوجه تونس مجدداً إلى السوق الخارجية العام القادم للحصول على قروض جديدة بحسب مشروع الموازنة، لكن المهمة لن تكون سهلة في نظر سعيدان الذي يتساءل "كيف ستتمكن من الحصول على هذه القروض؟"، عازياً السبب إلى "المناخ السياسي الذي لا يخدم صورة البلاد في الخارج".

وتواجه سياسة الدولة من حيث الاستدانة من الخارج انتقاداً ورفضاً شديدين من بعض المنظمات وخصوصاً النقابية العمالية المركزية التي تدعو الحكومة إلى عدم الانسياق لإملاءات صندوق النقد الدولي.

وخلص سعيدان إلى التحذير من الوصول إلى مرحلة عجز الدولة عن سداد مديوناتها "لأنه إذا لم نستطع تسديد ديوننا فسندخل في دوامة جدولة الديون وعندها سيكون الوضع أخطر بكثير".

## الاقتصاد التونسي المأزوم لا يحتمل تأجيل تشكيل الحكومة

### الجملي سجين إملاءات وخيارات حركة النهضة



**مسار متعثر لتشكيل حكومة الجملي**

ومطلع ديسمبر الحالي اندلعت احتجاجات في مدينة جلمة وسط البلاد أفضت إلى مواجهات بين سكان المنطقة وقوات الأمن بعد أن انتحس الشباب عبدالهوب الحبلاني (25 عاماً) حرقاً احتجاجاً على وضعه الاجتماعي في هذه المدينة المهمشة.

ويقول المحلل المالي والاقتصادي عز الدين سعيدان "إذا تأخرنا بهذا الشكل في تشكيل الحكومة في حين يشهد مجلس النواب أجواء مشحونة مع غياب التوافق، فإن هذا سينتج تأثيره حتماً لأنه لن يترك المجال أمام البلاد للدول في إصلاحات الإقتصاد". كما يصف الوضع الاقتصادي بأنه في حالة نزيف، لأن كل المؤشرات دون استثناء تتدهور.

ولم تستطع البلاد منذ ثورة 2011 تجاوز الضغوط الاقتصادية وركزت الطبقة السياسية اهتماماتها أكثر على تأمين الانتقال الديمقراطي السياسي بينما تاجلت الإصلاحات الاجتماعية مع تفاقم المطالب المعيشية بالإضافة إلى توجيه القروض الخارجية إلى الاستهلاك وسداد رواتب القطاع الحكومي بدلاً من تخصيصها للاستثمار.

ويرى سعيدان أن الحكومة مطالبة بالشروع مباشرة في إصلاحات ويجب أن تكون هناك حكومة قوية ومدعومة من البرلمان للقيام بإصلاحات هيكلية موجعة لوقف النزيف وهذا ضروري ومطلوب في أقرب وقت ممكن، خصوصاً في ما يتعلق بالتحكم في نفقات الدولة والتقليص من الاستيراد.

ويشكل الدين الخارجي أهم الملفات التي تشغلت الحكومات السابقة وبيدها حكومة يوسف الشاهد التي استمرت أطول فترة مقارنة بسابقتها ولم تستطع تحقيق الانتقال الاقتصادي الضروري في البلاد.

وتتمحور الخلافات في البرلمان بين الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية وفي مقدمتها النهضة التي كثيراً ما تواجه انتقادات لنتائج فترة حكمها منذ 2011. وفي المقابل تهاجم الأحزاب العلمانية الإسلاميين وتتهمهم بالمسؤولية عن تردي الوضع في البلاد.

ووصل الأمر إلى اعتصامات من قبل نواب داخل البرلمان مع انطلاق مناقشة قانون الموازنة 2020 الأسبوع الماضي.

إلى ذلك، يزداد الاحتقان الاجتماعي في البلاد خصوصاً مع ارتفاع سقف المطالب الاجتماعية بسبب تضخم الأسعار رغم استقرار بعض المؤشرات الاقتصادية دون خروجها من منطقة الخطر.

ولا تزال نسبة البطالة في مستوى 15.1 في المئة والتضخم 6.3 في المئة ونسبة النمو بحدود 1.4 في المئة بينما يبلغ العجز في الموازنة 3.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتحيي تونس، الثلاثاء، الذكرى التاسعة لاندلاع شرارة ثورة 17 ديسمبر-14 يناير التي أطاحت بنظام زين العابدين بن علي عام 2011، وسط أجواء سياسية مشحونة بسبب فشل رئيس الحكومة المكلف الجملي في تشكيل الحكومة الجديدة بعدما طلب مهلة إضافية بشهر لتقريب وجهات النظر بين الأحزاب الفائزة في الانتخابات التشريعية في الوقت الذي تشهد فيه البلاد أزمات اقتصادية واجتماعية حادة لا تحتمل المزيد من التجاذبات السياسية.

**تونس - دعت التجاذبات السياسية والشروط التي طرحتها الأحزاب التونسية المعنية بالمشاركة في الحكومة الجديدة على ضوء نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة لرئيس الحكومة المكلف الجملي إلى طلب مهلة إضافية بشهر قصد المزيد من التفاوض مع الأحزاب على برنامج حكومته وحول مكوناتها والأسماء المقترحة لنيل حقائق وزارية.**

وتزامن بداية المهلة الدستورية الثانية للجملي مع إحياء تونس للذكرى التاسعة لثورة 2011 مع مطبات اقتصادية واجتماعية بالجملة خصوصاً أن جل خبراء الاقتصاد يؤكدون أن عام 2020 سيكون الأصعب على البلاد.

ويرى المتابعون أن الوضع الاقتصادي المأزوم وتزايد الضغوط مع اقتراب مواعيد تسديد الديون الخارجية لا يحتمل المزيد من تأجيل الإعلان عن تركيبة الحكومة الجديدة كي تباشر أعمالها لغض الكثير من المشتاكل العالقة.

وظهرت في الشارع التونسي بوادر احتقان من الأحزاب التي فازت بمقاعد برلمانية في الانتخابات التشريعية ومن الرئيس قيس سعيد الذي يجد نفسه بدوره يبدأ عهده بأزمة سياسية حادة بسبب تعثر مسار تشكيل الحكومة وكذلك الاقتسامات الحادة داخل البرلمان.

منذ تكليفه رسمياً منتصف أكتوبر الماضي، بدأ الحبيب الجملي الذي يؤكد أنه مستقل عن الأحزاب، مشاورات سياسية بحثاً عن توافقات حكومته المرتقبة مع غالبية الأحزاب الممثلة في البرلمان والمنظمات الوطنية والشخصيات النقابية والكفاءات.

وتتشكك الكثير من الدوائر السياسية في استقلالية الجملي الذي كلفته حركة النهضة الإسلامية بتشكيل الحكومة، حيث تشير العديد من التسييريات إلى أن رئيس الحكومة المكلف بقي طيلة شهر من المفاوضات رهين خيارات زعيم الحركة راشد الغنوشي في ما يتعلق بشكل التحالفات السياسية والأحزاب التي ستكون شريكة في الحكم.

ويقر الملاحظون بأن الجملي لم يستطع حسم مسألة تركيبة حكومته بسبب تحويل النهضة لأزماتها الداخلية إلى أجهزة الحكم، ففيما يحاول الشق المحسوب على الغنوشي التأقلم مع نتائج الانتخابات بإمكانيته التحالف مع حزب قلب تونس الذي يتزعمه نبيل القروي، يدفع الرفضون لحظه السياسي ذلك متمسكين بوجود التحالف مع حزبي حركة الشعب والنياب الديمقراطي تحت شعار توافق "الأحزاب الثورية".

ولم تستف المهلة الدستورية الأولى التي يمنحها الدستور للجملي لإتمام

2010.



بلال وهاب  
الأميركيون فقدوا اهتمامهم بالتجربة الديمقراطية في العراق

الصورة السلبية للتعاوي الأميركي في الشأن العراقي لا تلغي حقائق جيوسياسية كثيرة تقول إن العراق مهم استراتيجياً للولايات المتحدة ولغيرها من أصحاب النفوذ الدولي، وهذا ما يشجع كثيرين من أوساط البحث الغربية من القرار السياسي الأميركي للتعبير عن محاولات بجدونها ضرورة للضغط باتجاه إجراء تعديلات في المنهج الأميركي تجاه العراق والمنطقة.

تعتقد هذه الأوساط أن الترابطين الملمفين الإيراني والعراقي أصبح أكثر حساسية من ذي قبل وأن خلفيات قرار تسليم الحكم في العراق للإسلاميين الشيعية كانت مقدمة لتسليم الحكم للإسلاميين ضمن حركة الربيع العربي في كل من مصر وتونس وليبيا ثم في اليمن، كانت من أجل أن تنتهي دور



العراقيون متشبثون باجتثاث نفوذ طهران